دقة علم الحديث

بحث في مصطلح الحديث

عبد الكبير بن زيدان
قسم علوم الحديث
كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية
شاه علم - ماليزيا
AB807@lms.mediu.edu.my

خلاصة البحث: يعد علم الحديث من العلوم التي تميزت به الإمة الإسلامية بين باقي الأمم، والذي بفضله حفظ دين الإسلام.

الكلمات المفتاحية: علم الحديث، العدالة، الضبط، الرواة، الإسناد.

I. المقدمة

حمد لله وحده لا شريك له والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لقد ابتكر علماء الإسلام بفضل الله تعالى ومنته علما يعتبر من أدق العلوم الإنسانية، وهو علم الحديث، فحفظوا به هذا الدين من كل شائبة ودخيل.

II. الموضوع.

لقد شاءت حكمة الله عز وجل أن يجعل الدين الإسلامي آخر الأديان، وخاتمها، وناسخها أيضا، قال تعالى: "ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين". ولذلك تكفل تعالى بحفظ أصلي التشريع في الإسلام - وهما القرآن والسنة - إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها، ووعد جل شأنه بذلك، فقال تعالى: "إنا أنزلنا الذكر وإنا له لحافظون".

وتحقيقا لهذا الوعد، ألهم الله عز وجل علماء هذه الأمة للبحث في الأسباب التي بها يحفظ هذا الدين، فوفقهم الله تعالى لابتكار منهجية علمية فريدة في تاريخ البشرية، ألا وهي قواعد علوم الحديث، والتي تعتبر من أدق العلوم التي تميز بها المسلمون عن غيرهم.

وما أصدق قولة الإمام ابن حزم المشهورة: "لولا الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل".

ولتحقيق هذا الأمر هيأ الله عز وجل رجالا علماء جهابذة، وألهمهم كيف يحفظون على هذه الأمة دينها.

قال أبو حاتم الرازي: لم يكن في أمةٍ من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة. شرف أصحاب الحديث.

وقال الحاكم النيسابوري: فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدُرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الالحاد والبدع منه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد. فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا.

فجرى عمل أهل الحديث ألا يقبلوا حديثا إلا إذا ذكر إسناده، وهو سلسلة الرجال الذين رووا الحديث، مع تحقق شروط الاتصال، ثم لا بد أيضا من البحث في أحوال رجال الأسانيد للتحقق من عدالتهم الدينية، ومدى ضبطهم لمروياتهم.

ولا يقتصر الأمر على صحة سند الحديث، بل يتطلب قبول الحديث البحث في الشذوذ والعلة، للتأكد من سلامة الحديث منهما. وبعد ذلك يحكم عليه بالصحة ويصلح للاحتجاج، والعمل به.

فهذه خمسة شروط وضعها أهل الحديث للحديث الصحيح، وهي من الدقة بمكان، ويتجلى هذا عند التمعن في كل شرط على حدة.

فاشتراط العدالة الدينية إنما هو لإبعاد آفة الكذب، فالراوي الفقي الذي يطيع الله عز وجل لا يمكن أن يصدر منه الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

واشتراط الضبط إنما هو لإبعاد وقوع الخطأ في الرواية، إذ الراوي الضابط الغالب على حديثه هو الصواب، وأما الخطأ فهو قليل في جانب صوابه.

وأما اشتراط اتصال السند، فلإبعاد الآفتين: الكذب والخطأ، لأن عدم الاتصال يعني أن هناك سقط في السند، والساقط لا يدرى حاله من حيث العدالة الدينية والضبط.

وأما اشتراط السلامة من الشذوذ والسلامة من العلة، فلعلم أئمة الحديث بأن الراوي مهما بلغ من الحفظ والاتقان، فلا يمكن أن يسلم من الخطأ، لأنه ليس بمعصوم، فلما كان احتمال وقوعه في الخطأ - وإن كان الاحتمال ضعيفا - وأن يكون هذا الحديث المعين من الأخطاء القليلة التي أخطأ فيها، اشترط الأئمة أن يكون الحديث سالما من الشذوذ، والعلة، ليطمئنوا إلى أن هذا الحديث الذي بين أيديهم ليس مما أخطأ فيه ذلك الراوي.

وللتمكن من تحقيق هذه الشروط وتطبيقها على الأحاديث النبوية، احتيج إلى البحث في جوانب كثيرة من أجل هذه الغاية، وهذا ما أدى إلى ظهور ونشأة عدة علوم فرعية في علم الحديث منها: علم الرجال الذي عني بضبط أسماء الرواة، وأنسابهم، وبلدانهم، وتاريخ ولادتهم، ووفاتهم، ومن لقوا من الشيوخ أو الصحابة، وماذا رووا عن كل واحد، وما هي البلاد التي زاروها، ونشأ علم الجرح والتعديل الذي اختص ببيان الثقة الحافظ من سيئ

الحفظ، والمجروح من الرواة، وبيان سبب جرحه، ومدى دقته، وقة حفظه، أو كتابته، وهل صار من كتبه من العبث أم لا، وغيره ذلك.

فألفت في هذه العلوم مئات الكتب التي لم يسبق أن عرفها التاريخ، فهناك كتب حصرت أسماء الصحابة، وكتب تختص بتأريخ وفيات الرواة، وكتب تعنى بتقسيم الرواة إلى طبقات من حيث الحفظ أو المكانة والتاريخ، وكتب سردت سيرة الرواة بالتفصيل مع بيان رواياتهم وشيوخهم، وكتب لخصت حالة الراوي في حكم مباشر من جلون الكتب الموسعة، و أفردت كتب في أسماء الرواة الثقات، وأخرى في أسماء الضعفاء، والمجروحين، وغيرها من أنواع المصنفات.

وبهذا يتبين أن علماء المسلمين بذلوا جهودا عظيمة للحفاظ على دينهم وتبليغه للبشرية جمعاء صافياً نقياً كما أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشب شيء، وقد أسسوا لذلك منهجا بني على أدق المعايير العلمية، مما جعل كل منصف يقف على هذه الحقائق العلمية عند المسلمين، يعترف بهذا الجهد الإسلامي الفريد.

وقد أحسن الحافظ ابن حبان، حين قال: لم تكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهيأ أن يزاد في سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن، لحفظ هذه الطائفة السنن على المسلمين وكثرة عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء ما شاء.

واضطر بعض أعداء الإسلام ممن عرف ببعض الإنصاف أن يعترف بهذا، وكما يقال: الفضل ما شهدت به الأعداء، فهذا أحد المستشرقين يظهر إعجابه بدقة علماء الحديث في التحري والتثبت، فقال: لا يعد الحديث صحيحا في نظر المسلمين إلا إذا تتابعت سلسلة الإسناد من غير انقطاع، وكانت تتألف من أفراد يوثق بروايتهم، وتحقيق سلسلة الإسناد جعل علماء المسلمين يقطعون الأمر فيه بحثا، ولم يكتفوا بتحقيق أسماء الرجال وأحوالهم، لمعرفة الوقت الذي عاشوا فيه، وأحوال معاشهم، ومكان وجودهم، ومن كان منهم على معرفة شخصية بالآخر، بل فحصوا أيضا عن قيمة المحدث صدقا وكذبا، وعن مقدار تحريهم الدقة والأمانة في نقل المتون ليحكموا أي الرواة كان ثقة في روايته.

ومن المستشرقين الذين اعترفوا بهذا مرجليوث الذي قال: ليفتخر المسلمون ماشاءوا بعلم حديثهم.

ورغم تعصب المستشرق الألماني سبرنكر ضد الإسلام، إلا أنه لم يستطع إلاّ أن يعترف قائلا: لم تكن فيما مضي أمة من الأمم السالفة كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم.

ومن أدرك هذه الحقيقة، فإنه تضمحل أمامه أي شبهة أثيرت ضد الإسلام عامة والسنة خاصة، بل يسهل دحضها، ولا يبقى لها أي تأثير، وإنما يتأثر بها من جهل ما أصله علماء الحديث من قواعد، ومنهج.

ثم لو أن المسلمين طبقوا هذا المنهج، وهذه القواعد في حياتهم المعاصرة لاستقامت أحوالهم، ولعاشوا في يمن ويسر ونعمة، ولسادوا العالم كما سادوه سلف، و تعالى أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد المصطفى وعلى آله وعلى صحابته أجمعين، آمين.

المراجع:

- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي

- الفصل في الملل والنحل لابن حزم

- مقدمة ابن الصلاح